(٣٩) من تراث الكوثرى

شروط الأئمة الستة

البخارى وَمُسلم وَأبى داود والترمذى والنَّسائى وابن مَاجَهْ

للحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى

حققه وقدم له

محمد زاهد الكوثرى



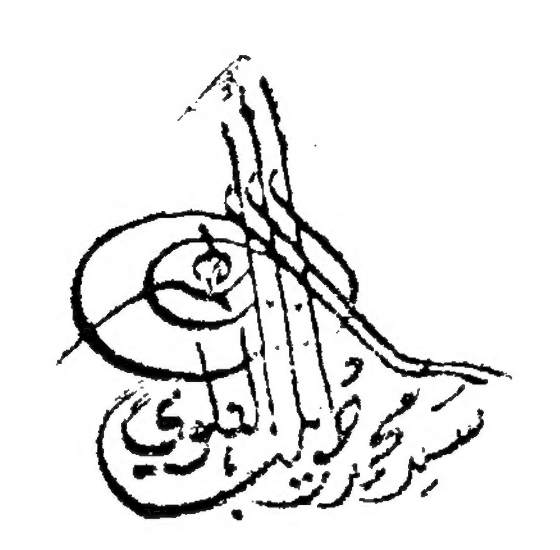
الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر

☎ ٥١٢٠٨٤٧

(٢٩) من تراث الكوثرى



شروط الأئمة الستة

البخارى ومسلم وأبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه

للحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى

(- ٥٠٧ هـ)

حققه وقدم له

محمد زاهد الكوثرى

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر

☎ ٥١٢٠٨٤٧



بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الحافظ أبي الفضل المقدسي (١)

هو الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد القيسراني المقدسي ذو الرحلة الواسعة والتصانيف والتعاليق.

ولد سنة ٤٤٨ للهجرة .

سمع بالقدس وبغداد ونيسابور وأصبهان وشيراز والري ودمشق ومصر .

ومن مؤلفاته : أطراف الكتب الستة ، والأنساب المتفقة فى الخط المتماثلة فى النقط والضبط. ورجال الشيخين، وأطراف الغرائب والأفراد ، وجزء فى البسملة. وصفوة التصوف. وشروط الأئمة الستة. وغيرها.

تلقى مذهب أهل الظاهر من الحميدى ومذهب التصوف السالمى من ابن مت .

قال الذهبى كان من أسرع الناس كتابة وأذكاهم وأعرفهم بالحديث وهو فى نفسه صدوق وله حفظ ورحلة واسعة - والله يرحمه ويسامحه اهـ .

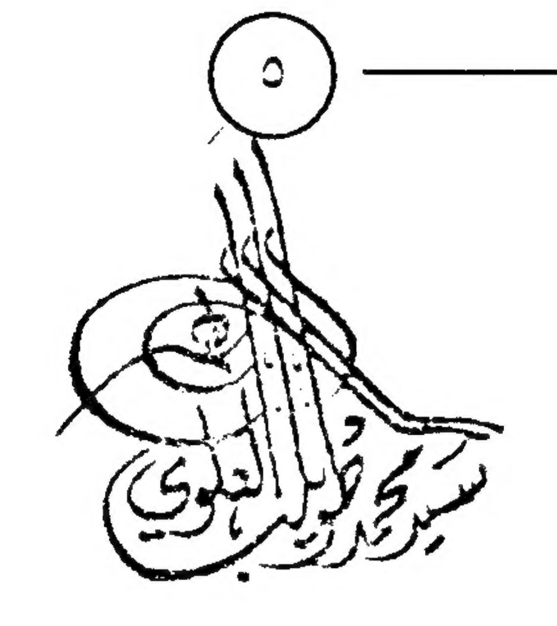
---

(١) راجع طبقات الحفاظ وميزان الاعتدال للذهبى وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى

قال ابن عساكر: سمعت محمد بن إسماعيل الحافظ يقول: أحفظ من رأيت ابن طاهر. وقال أبو زكريا بن منده: كان صدوقًا عالمًا بالصحيح والسقيم كثير التصانيف لازمًا للأثر .

وكان لا يرى الجهر بالبسملة فى الصلاة ولا القنوت فى الفجر ولا التشهد بتشهد ابن عباس، ويرى كل ذلك من المسائل التى صح النقل بخلافها ، أو غيرها أقوى وأرجح عند أهل الصنعة.

مات فى بغداد عند قدومه من الحج يوم الجمعة من ربيع الأول سنة ٥٠٧ عن ستين سنة . غفر الله له وأعلى منزلته فى الجنة . آمين



تراجم الأئمة الستة

الإمام البخارى

(**أولهم**) إمام الأئمة وشيخ حفاظ الأمة أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخارى الفارسى رحمه الله. ولد ببخارَى سنة أربع وتسعين ومائة. وارتحل لطلب الحديث وتنقل فى البلاد، وابتدأ فى تراجم أبواب الجامع الصحيح بالحرم الشريف، ولبث فى تصنيفه ست عشرة سنة بالبصرة وغيرها حتى أتمه ببخارَى. ومات بخرتنك قرب سمرقند سنة ست وخمسين ومائتين.

وللحافظ الشمس بن طولون الدمشقى (بلغة القانع فى طرق الصحيح الجامع) يستوفى الكلام على أسانيد الرواية إليه، وكذا للسخاوى (عمدة القارئ والسامع فى ختم الصحيح الجامع).

الإمام مسلم

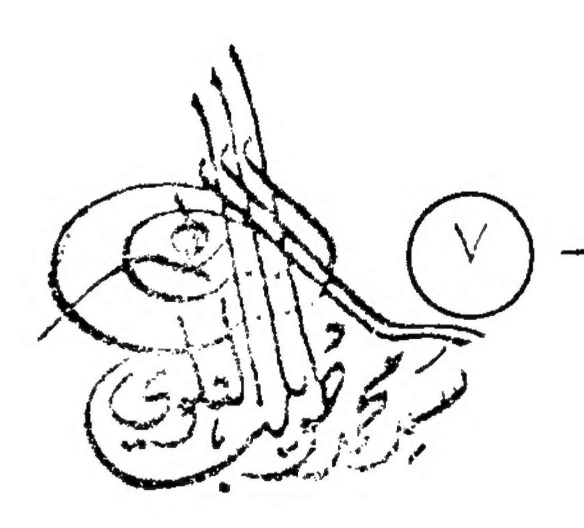
(**وثانيهم**) الإمام الكبير أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى رحمه الله. ولد بنيسابور سنة أربع ومائتين وبها توفى سنة إحدى وستين ومائتين ، جرد الصحاح ولم يتعرض للاستنباط ونحوه، وفاق البخارى فى جمع الطرق وحسن الترتيب.

ذكر الذهبي عن أبي عمرو حمدان: سألت ابن عقدة أيهما أحفظ البخاري أو مسلم ؟ فقال : كان محمد عالمًا ومسلم عالم فأعدت عليه مرارًا فقال يقع لمحمد الغلط في أهل الشام وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته ويذكره في موضع آخر باسمه يظنهما اثنين ، وأما مسلم فقلما يوجد له غلط في العلل لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المتاطيع ولا المراسيل ا هـ . ومن شيوخه البخاري .

الإمام أبو داود

(وثالثهم) الإمام الفقيه أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني رحمه الله. ولد سنة اثنتين ومائتين ومات بالبصرة سنة خمس وسبعين ومائتين، قال الخطابي لم يصنف في علم الحديث مثل سنن أبي داود وهو أحسن وضعًا وأكثر فقهًا من الصحيحين ا هـ. حدث عنه الترمذي والنسائي وكتب عنه أحمد حديث العتيرة.

قال ابن كثير في مختصر علوم الحديث: إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة يوجد في بعضها ما ليس في الآخر ا هـ . ومن أشهر رواة السنن عنه أبو سعيد بن الأعرابي، وأبو علي اللؤلؤي، وأبو بكر بن داسه .



الإمام الترمذي

(ورابعهم) الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي الضرير رحمه الله ولد سنة تسع ومائتين بترمذ وبها توفي سنة تسع وسبعين ومائتين، قال ابن الأثير: في سنن الترمذي ما ليس في غيرها من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب اهـ. ومن شيوخه البخاري وأبو داود.

الإمام النسائي

(وخامسهم) الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي رحمه الله. ولد في نسا من نيسابور سنة خمس عشرة ومائتين. قال الدارقطني: خرج حاجاً فامتُحن بدمشق وأدرك الشهادة فقال احملوني إلى مكة فحمل وتوفي بها. وهو مدفون بين الصفا والمروة. وكانت وفاته سنة ثلاث وثلاثمائة.

قال الذهبي: سئل بدمشق عن فضائل معاوية فقال ألا يرضى رأساً برأس حتى نفضل قال فما زالوا يدفعونه.. حتى أخرج من المسجد ثم حمل إلى مكة فتوفي بها. كذا في هذه الرواية إلى «مكة» وصوابه «الرملة» اهـ.

والذي عد من الأصول الخمسة هو المجتبى المعروف بسنن النسائي الصغير رواية ابن السني. وأما رواية ابن حيويه

وابن الأحمر وابن قاسم فيقال لها النسائى الكبير. قال أبو جعفر ابن الزبير : ومما ينبغى التنبيه عليه أن روايات النسائى تختلف اختلافًا كثيرًا حتى قال شيخنا أبو على الغافقى لولا أن الإجازة تشتمل على جميعها لعسر اتصال السماع والقراءة. ومن قال قرأت أو سمعت كتاب النسائى ولم يبين الرواية التى سمع أو قرأ فقد تجوز فى الذى ذكره تجوزًا قادحًا فى الرواية ا هـ . ومن شيوخه أبو داود والترمذى . ويروى عن الذهبى أنه كان يفضله على مسلم فى الحفظ. ذكر الذهبى أن النسائى قال : دخلت دمشق والمنحرف عن على بها كثير فصنفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله ا هـ .

الإمام ابن ماجة

(**وسادسهم**) الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجهْ - بتخفيف الجيم وسكون الهاء - القزوينى صاحب السنن والتفسير والتاريخ ولد سنة ٢٠٩ سمع أبا بكر بن أبى شيبة وطبقته. وأعلى ما عنده الثلاثيات وهى خمسة إلا أنها بطريق جبارة بن المغلس. ولابن ماجه رحلة إلى الرى وإلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد وإلى الشام ومصر والحجاز لكتابة الحديث.

وأول من أدخل كتاب السنن له فى عداد الأصول الستة هو الحافظ أبو الفضل بن طاهر فتتابع أكثر الحفاظ على ذلك فى

كتبـهم فى الرجال والأطراف. إلا أنهم اختلفـوا هل هو سادس الخمسة أم سادس الستـة. وأما ما نظمـه ابن الجوزى فى سلك الموضـوعات من أحاديثه فنحـو ثلاثين حديثًا، وفـعل مثل ذلك مع الترمـذى إلا أن ما فى ابن مـاجه لا يقل من الضـعف الشديد فى ثلثى هذا المقادر. وقد اشتـهر أن الرجال الذين انفرد بهم ابن ماجـه ضعاف وإن كـان بين الأحاديث التى انفـرد بها صـحاح. وللحافظ الشـهاب البوصيـرى (مصباح الزجـاجة فى زوائد ابن ماجه) تكلم فيه علـى كل إسناد من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله مـن صحة وحـسن وضعف وغـير ذلك، وما سكـت عليه ففـيه نظر . ونصـه على الضعف الشـديد فى حديث مـا كان فى سقوطه من مقام الاحتجاج به سواء أنطق بالوضع أم لم ينطق به.

وليس بقليل من يرمى نقلة كـتاب ابن ماجـه بالتصـحيف. وأصح نسخة - فيما أعلم - تداولتها أيدى الحفاظ المتقنين من المـقادسـة وغيـرهم طبـقة بعـد طبقـة هى النسـخة المـحفـوظة بالخزانة التميمورية (رقم ٥٢٢) بدار الكتب المصرية.

توفى ابن مـاجه يوم الاثنين لثـمان بقين من شـهر رمـضان سنة ٢٧٣ .

رضى الله عن الجميع وأعلى منازلهم فى الجنة .



شــــروط
الأئمــــة الستــة

البخارى وَمُسلم وَأبى داود والترمذى والنَّسائى وابن مَاجَهْ

للحافظ أبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى

المتوفى سنة ٥٠٧ هـ رحمه الله تعالى



بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة شروط الأئمة الستة

شروط البخارى ومسلم :

قال الإمام الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن على المقدسى رحمه الله تعالى: فإن قيل إن كل واحد من هؤلاء الأئمة الستة يعنى البخارى ومسلمًا وأبا داود والترمذى والنسائى وابن ماجه صنف كتابًا على حدة ولم يتفقوا على ما أخرج الأول من غير زيادة ونقصان فهل تجرى كلها مجرى واحدًا فى الصحة أم تتباين فى المعنى ؟

(**الجواب**) إن بعض أهل الصنعة سألنى ببغداد عن شرط كل واحد من هؤلاء الأئمة فى كتابه فأجبته بجواب أنا أذكره ههنا بعينه ورمَّته. قلت :

اعلَم أن البخارى ومسلمًا ومن ذكرنا بعدهم لم ينقل عن واحد منهم أنه قال شرطت أن أخرج فى كتابى ما يكون على الشرط الفلانى[1] وإنما يعرف ذلك من سير كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم. فاعلم أن شرط (البخارى ومسلم) أن

---

(١) يعنى سوى اشتراط اللقى عند البخارى ، والاكتفاء بالمعاصرة عند مسلم كما هو مشهور.

يخرجـا الحديث المتفق على ثقـة نقلـته (١) إلـى الصـحابى المشهـور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات . ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع فإن كـان للصحابى راويان فصاعـداً فحسن وإن لم يكن لـه إلا راو واحـد إذا صح الطريـق إلى ذلك الراوى أخـرجاه. إلا أن مـسلمـا أخـرج أحـاديث أقوام ترك الـبخـارى حديثـهم لشبـهة وقعت فى نفـسه أخـرج مسلم أحاديـثهم بإزالة الشبهة (٢) مثل حماد بن سلمـة وسهيل بن أبى صالح وداود بن أبى هند وأبى الزبيـر، والعلاء بن عبـد الرحمن وغيـرهم. جعلنا هؤلاء الخمـسة مـثالاً لغيـرهم لكثرة روايتـهم وشهرتـهم. فلما تكلم فى هؤلاء بما لا يزيل العـدالة والثقة ترك البـخارى إخراج حديثـهم معتـمداً عليهم تحـرياً ، وأخرج مسلم أحـاديثهم بإزالة الشبهة، ومثال ذلك أن سهيل بن أبى صالح تكلم فى سماعه من أبيه فـقيل صحيـفة فترك البـخارى هذا الأصل(٣) واستغنى عنه

(١) قال العراقى فى شرح ألـفيته: ليس ما قاله ابن طاهر بجيـد لأن النسائى ضعف جماعة أخرج لهما الشيخان أو أحدهما ا هـ . وموعد بسط ما هو الحق فى هذا الصدد فى شروط الحازمى فانتظره .

(٢) بمعنى أن مرويات خاصة لهم ظهرت صحتها له بزوال الشبهة الطارئة، ببحث خاص فانتقاها ، لا بمعنى قبول جميع مروياتهم مطلقًا. فمن ظن أن مرويات رجال أخرج عنهـما الشيـخان صحاح كلهـا فقـد ظن باطلا فكمـا لا تكون أحاديث سيئ الحفظ كلهـا باطلة كذلك لا تكون أحاديث الثقة كلها صحيحة على ما يظهر من سير صنيعهم .

(٣) قال الـذهبى أخرج له البـخارى استشهـاداً وكان النسـائى إذا حدث بحـديث سهـيل هذا قال: سـهيل والله خيـر من أبى اليمـان ويحيى بن بكيـر وغيـرهما. وكتاب البخارى ملآن من هؤلاء.

بغيره من أصحاب أبيه، ومسلم اعتمد عليه لما سبر أحاديثه فوجده مرة يحدث عن أخيه عن أبيه بأحاديث فاتته من أبيه فصح عنده أنه سمع من أبيه إذ لو كان سماعه صحيفة لكان يروى هذه الأحاديث مثل تلك الآخر ، وكذلك حماد بن سلمة إمام كبير مدحه الأئمة وأطنبوا لما تكلم فيه بعض منتحلى المعرفة أن بعض الكذبة أدخل فى حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه معتمدًا عليه بل استشهد به فى مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التى يرويها من حديث غيره من أقرانه كشعبة وحماد بن زيد وأبى عوانة وأبى الأحوص وغيرهم. ومسلم اعتمد عليه لأنه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتأخرين رووا عنه حديثا لم يختلفوا عليه وشاهد مسلم منهم جماعة وأخذ عنهم ، ثم عدالة الرجل فى نفسه وإجماع أئمة النقل على ثقته وإمامته .

فهذا الكلام فيما اختلفا فيه من إخراج أحاديث هؤلاء وما جرى مجراهم ..

شروط أبى داود :

وأما (أبو داود)[1] فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

---

(١) ليس بقليل من يفضل كتاب النسائى الصغير على سنن أبى داود. لكن بالنظر إلى عدد الأحاديث التى انتقدها ابن الجوزى من بين أحاديث الكتب الستة يكون أبو داود مقدمًا على النسائى ثم الترمذى وابن ماجه. رجع آخر تعقيبات السيوطى.

(**القسم الأول**) صحيح وهو الجنس المخرج فى هذين الكتابين للبخارى ومسلم فإن أكثر ما فى هذه الكتب مخرج فى هذين الكتابين، والكلام عليه كالكلام على الصحيحين فيما اتفقا عليه واختلفا فيه .

(**القسم الثانى**) صحيح على شرطهم . حكى أبو عبد الله بن منده أن شرط أبى داود والنسائى إخراج أحاديث أقوام لم يُجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال ويكون هذا القسم من الصحيح فإن البخارى قال أحفظ مائتى ألف حديث صحيح ومائتى ألف حديث غير صحيح ، ومسلم قال أخرجت المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة. ثم إنا رأيناهما أخرجا فى كتابيهما ما اتفقا عليه وما انفردا به قريب عشرة آلاف[١] تزيد أو تنقص فعلمنا أنه قد بقى من الصحيح الكثير إلا أن طريقه لا يكون كطريق ما أخرجاه[٢] فى هذين الكتابين فما أخرجوه مما انفردوا به دونهما فإنه من جملة ما تركه البخارى ومسلم من جملة الصحيح .

(**والقسم الثالث**) أحاديث أخرجوها للضدية فى الباب

---

(١) لكن ما سوى المكرر من الأحاديث المسندة فى صحيح البخارى نحو ألفين وستمائة واثنين وفى صحيح مسلم نحو أربعة آلاف حديث كما هو مشهور

(٢) يعنى جملة وإلا فلا يصح هذا الكلام لأنه يوجد فيما سواهما ما يفضل على ما فيهما لأسباب وملابسات تذكر فى شرح أحاديث الأحكام. راجع الباب الأخير من (الانتصار والترجيح) لسبط ابن الجوزى.

المتقدم وأوردوها لا قطعًا منهم بصحتها وربما أبانوا المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة .

فإن قيل لم أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم؟ فالجواب من ثلاثة أوجه :

(**أحدها**) رواية قوم لها واحتجاجهم بها فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبهة .

و(**الثانى**) أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخارى ومسلم رضي الله عنهما على ظهر كتابيهما من التسمية بالصحة فإن البخارى قال : ما أخرجت فى كتابى إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول. ومسلم قال ليس كل حديث صحيح أودعته هذا الكتاب وإنما أخرجت ما أجمعوا عليه [1] . ومن بعدهم لم يقولوا ذلك فإنهم كانوا يخرجون الشىء وضده .

و(**الثالث**) أن يقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم فى كتبهم مع علمهم أن ذلك ليس بدليل فكان فعلهما[2] هذا كفعل الفقهاء - والله أعلم .

---

(١) المراد إجماع شيوخه وإلا فأين الإجماع فى مواطن الخلاف !

(٢) يعنى أبا داود والنسائى .

شروط الترمذى :

وأما أبو عيسى (الترمذى) رحمه الله فكتابه وحده على أربعة أقسام : قسم صحيح مقطوع[١] به وهو ما وافق فيه البخارى ومسلمًا. وقسم على شرط الثلاثة دونهما كما بينا. وقسم أخرجه للضدية وأبان عن علته ولم يغفله. وقسم رابع أبان هو عنه فقال ما أخرجت فى كتابى إلا حديثًا قد عمل به بعض الفقهاء[٢] وهذا شرط واسع. فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح طريقه أو لم يصح. وقد أزاح عن نفسه الكلام فإنه شفى فى تصنيفه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه. وكان من طريقته رحمة الله عليه أن يترجم الباب الذى فيه حديث مشهور عن صحابى قد صح الطريق إليه وأخرج من حديثه فى الكتب الصحاح فيورد فى الباب ذلك الحكم من حديث صحابى آخر لم يخرجوه من حديثه ولا تكون الطرق إليه كالطريق الأول وإن

---

(١) إفادة خبر الآحاد غير المحفوف بالقرائن للقطع مذهب شاذ ذهب إليه المصنف لكونه ظاهريـًا .

(٢) هذا يذكرنا صنيع المجد بن تيمية فى (منتقى الأخبار) حيث جمع فيه كل ما تمسك به فقيه من الفقهاء بل ترك الكلام على تلك الأحاديث تصحيحا وتضعيفًا باعتبار أن ذلك بالنظر إلى ما يظهر للناقد لا بالنسبة إلى ما فى نفس الأمر. وقد أحسن صنعًا فى ذلك لاختلاف شروط قبول الأخبار عند المجتهدين فما يصححه هذا قد يضعفه ذاك ولم يشرح «منتقى الأخبار» بعد على ملمح مصنفه فالشروح الموجودة بالأيدى اليوم مغربة فيما يشرق فيه المصنف.

كان الحكم صحيحًا. ثم يتبعه بأن يقول «وفى الباب عن فلان وفلان» ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابى المشهور وأكثر. وقلما يسلك هذه الطريقة إلا فى أبواب معدودة[1] والله أعلم.

نقد كلام الحاكم فيما قدره شرطًا للبخارى ومسلم :

قال السائل فإن الحاكم أبا عبد الله النيسابورى الحافظ ذكر فى كتاب (المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل) شرطًا على غير هذا النحو.

قلت نعم أخبرناه أبو بكر أحمد بن على الأديب الشيرازى بنيسابور قال : قال أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ: القسم الأول من المتفق عليها اختيار البخارى ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح ومثاله الحديث الذى يرويه الصحابى المشهور عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه التابعى المشهور بالرواية عن الصحابى وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخارى أو مسلم حافظًا متقنًا مشهورًا بالعدالة. فهذه الدرجة الأولى من الصحيح.

(**الجواب**) أن البخارى ومسلمًا لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير وشرط لهما هذا الشرط على ما ظن. ولعمرى إنه شرط حسن لو

---

(١) وقد أوردنا فيما كتبناه على شروط الحازمى ما يشفى غلة الباحث من شرح ابن رجب وغيره فى هذا البحث وما يليه فانظره.

كان موجودًا في كتابيهما إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقصة في الكتابين جميعًا فمن ذلك في الصحابة أن البخاري أخرج حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي «يذهب الصالحون أولاً فأولاً - الحديث» وليس لمرداس راو غير قيس. وأخرج هو ومسلم حديث المسيب بن حزن في وفاة أبي طالب ولم يرو عنه غير ابنه سعيد. وأخرج البخاري حديث الحسن البصري عن عمرو بن تغلب «إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي - الحديث» ولم يرو عن عمرو غير الحسن. هذا في أشياء عند البخاري على هذا النحو، وأما مسلم فإنه أخرج حديث الأغر المزني «إنه ليغان على قلبي» ولم يرو عنه غير أبي بردة. وأخرج حديث أبي رفاعة العدوي ولم يرو عنه غير حميد بن هلال العدوي. وأخرج حديث رافع بن عمرو الغفاري ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت. وأخرج حديث ربيعة بن كعب السلمي ولم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن. هذا في أشياء كثيرة اقتصرنا منها على هذا القدر (١) لتعلم أن القاعدة التي أسسها منتقضة لا أصل لها. ولو اشتغلنا بنقض هذا الفصل الواحد في التابعين وأتباعهم ولمن روى عنهم إلى عصر الشيخين لأربى على كتابه المدخل أجمع إلا أن الاشتغال

---

(١) وعلى نور هذا البيان أبان الحازمي الحق في كتابه فكان من واجبه أن ينوه بفضل المصنف عليه لكنه لم يفعل.

بنقض كلام الحاكم لا يفيد فائدة وله فى سائر كتبه مثل هذا الكثير عفا الله عنا وعنه .

وأما الإمام الحافظ المتقن أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن منده فأشار إلى نحو ما ذكرناه وخلاف ما رسمه الحاكم . أخبرنا أبو عمرو عبد الوهاب بن أبى عبد الله بن منده قال: قال أبى: «من حكم الصحابى أنه إذا روى عنه تابعى واحد وإن كان مشهورا مثل الشعبى وسعيد بن المسيب ينسب إلى الجهالة فإذا روى عنه رجلان صار مشهوراً واحتج به وعلى هذا بنى محمد ابن إسماعيل البخارى ومسلم بن الحجاج كتابيهما الصحيحين إلا أحرفًا تبين أمرها، فأما الغريب من الحديث كحديث الزهرى وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبًا فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة اشتركوا فى حديث يسمى عزيزًا فإذا روى الجماعة عنه حديثًا سمى مشهوراً» فاستثنى أبو عبد الله بن منده أحرفًا وهو هذا النوع الذى أشرت إليه فقد صح لديك بيان ما قدمته إليك -والله أعلم بالصواب .

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أبى نصر الأندلسى [1] قال سمعت أبا محمد على بن أحمد بن سعيد [2] الحافظ الفقيه وقد

---

(١) هو الحميدى الظاهرى صاحب «الجمع بين الصحيحين» وهو الذى جذب المصنف إلى مذهب أهل الظاهر.

(٢) هو ابن حزم ولم يجعل لكتاب ابن ماجه ولا لكتاب الترمذى شأنا حيث كان يجهلهما كما سيأتى .

جرى ذكر الصحيحين فعظم منهما ورفع من شأنهما وذكر أن سعيد بن السكر اجتمع إليه يوما قوم من أصحاب الحديث فقالوا له : إن الكتب فى الحديث قد كثرت علينا فلو دلنا الشيخ على شيء نقتصر عليه منها فسكت ودخل إلى بيته فأخرج أربع رزم ووضع بعضها على بعض وقال هذه قواعد الإسلام كتاب مسلم وكتاب البخارى وكتاب أبى داود وكتاب النسائى .

سمعت الإمام أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارى [١] بهراة وجرى بين يديه ذكر أبى عيسى الترمذى وكتابه فقال كتابه عندى أنفع من كتاب البخارى ومسلم لأن كتابَيْ البخارى ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم وكتاب أبى عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس .

ابن ماجه :

رأيت على ظهر جزء قديم بالرى حكاية كتبها أبو حاتم الحافظ المعروف بخاموش قال أبو زرعة الرازى طالعت كتاب أبى عبد الله (بن ماجه) فلم أجد فيه إلا قدرًا يسيرًا مما فيه شيء[٢] وذكر قريب بضعة عشر أو كلامًا هذا معناه. ورأيت بقزوين له تاريخًا على الرجال والأمصار من عهد الصحابة إلى

---

(١) هو ابن مت . وهو الذى أمال المصنف إلى التصوف السالمى المعروف .

(٢) الذى نظمه ابن الجوزى من أحاديثه فى سلك الموضوعات نحو ثلاثين حديثًا أقل ما يقول الناقد فيها إنها بالغة الضعف بل أغلبها موضوع .

عصره ، وفي آخره بخط : جعفر بن إدريس صاحبه : مات أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه المعروف يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان من سنة ثلاث وسبعين ومائتين. وسمعته يقول ولدت فى سنة تسع ومائتين. ومات وله أربع وستون سنة وصلى عليه أخوه أبو بكر وتولى دفنه أبو بكر وأبو عبد الله أخواه وابنه عبد الله .

أخبرنا أبو زيد واقد بن الخليل القزويني الخطيب بالرى أنبأنا والدى الخليل بن عبد الله الحافظ فى كتاب قزوين قال أبو عبد الله محمد بن يزيد يعرف بماجه مولى ربيعة له سنن وتفسير وتاريخ وكان عارفًا بهذا الشأن ارتحل إلى العراقيْن: البصرة والكوفة وبغداد ومكة والشام ومصر والرى لكتب الحديث مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين.

أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن طاهر التميمى الفقيه قدم علينا الرى حاجاً أنبأنا على بن محمد بن نصر الدينورى حدثنا القاضى أبو الحسن على بن الحسن بن محمد المالكى حدثنا أبو القاسم الحسن بن محمد بن أحمد حدثنى أبو بكر محمد بن إسحاق ثنا الصولى قال سمعت أبا يحيى زكريا بن يحيى الساجى يقول: كتاب الله عز وجل أصل الإسلام وكتاب السنن لأبى داود عهد الإسلام .

أخبرنا أبو القاسم على بن عبد العزيز الخشاب بنيسابور أنبأنا محمد بن عبد الله البيع فيما أذن لنا قال سمعت أبا سليمان الخطابى يقول سمعت إسماعيل بن محمد الصفار يقول سمعت محمد بن إسحاق الصغانى يقول أُلِينَ لأبى داود السجستانى الحديث كما ألين لداود عليه الصلاة والسلام الحديد .

أخبر الحسن بن أحمد أبو محمد السمرقندى مناولة. أنبأنا أبو بشر عبد الله بن محمد بن محمد بن عمرو ، حدثنا أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسى الحافظ قال: محمد بن عيسى ابن سَوْرَةَ الترمذى الحافظ الضرير أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث صنف كتاب الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن كان يضرب به المثل فى الحفظ. قال الإدريسى: سمعت أبا بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الحارث المروزى الفقيه يقول: سمعت أحمد بن عبد الله بن داود المروزى يقول: سمعت أبا عيسى محمد بن عيسى الحافظ يقول : كنت فى طريق مكة وكنت قد كتبت جزئين من أحاديث شيخ ، فمر بنا ذلك الشيخ ، فسألت عنه ، فقالوا فلان ، فذهبت إليه وأنا أظن أن الجزءين معى وحملت معى فى محملى جزءين كنت ظننت أنهما الجزآن اللذان له ، فلما ظفرت به وسألته أجابنى إلى ذلك، فرأى البياض فى يدى، فقال أما تستحى منى؟ قلت : لا وقصصت عليه القصة ، وقلت أحفظه كله ، فقال :

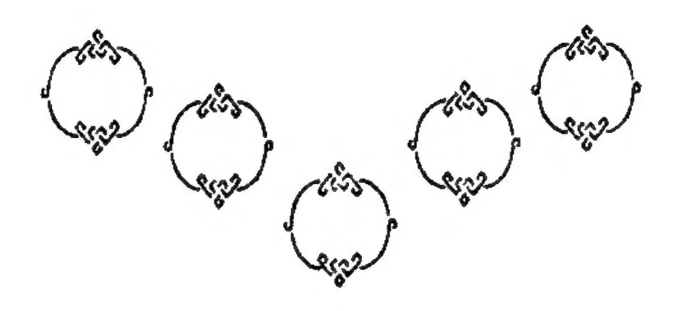
اقـرأ فقـرأت جـمـيع ما قـرأ على الولاء فلم يصـدقنى وقـال : استـظهرت قـبل أن تجيئنى ، فقلت : حـدثنى بغيـره فقـرأ على أربعـين حديثًـا من غرائب حـديثه ، ثم قـال : هات اقرأ فـقرأت عليه من أوله إلى آخره كما قـرأ ما أخطأت فى حرف ، فقال لى: ما رأيت مثلك .

شروط النَّسائى :

أخبـرنا أبو بكر الأديب، انبأنا محـمد عبد الله البيع إجازة، قال سـمعت أبا الحـسن أحمد بن مـحبوب الرملى بـمكة يقول سمعت أبا عبد الرحمن بن شـعيب (النَّسائى) يقول: لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى فى الرواية عن شيوخ كان فى القـلب منهم بعض الشىء فوقـعت الخيرة علـى تركهم فنزلت فى جملة من الحديث كنت أعلو فيه عنهم. سألت الإمام أبا القاسم سعد بن على الزنجانى بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه فـقلت إن أبا عبد الرحمن الـنسائى ضعفه فـقال يا بنى إن لأبى عـبد الرحـمن فى الرجال شـرطًا أشد من شـرط البخـارى ومسلم. قرأت على أبى القاسم الفضل بن أبى حرب الجرجانى بنيسابـور أخبركم أبو عبد الرحـمن محمد بن الحـسين السُّلَمِى الصـوفى فيـمـا أذن لك قال : سـألت أبا الحـسن على بن عمـر الدارقطنى الحـافظ فـقلت : إذا حـدث محـمـد بن إسحـاق بن خزيمة وأحمد بن شعيب النسـائى حديثًا من تقدم منهما ؟ قال :

النسائى لأنـه أسْنَدُ ، على أنى لا أقدم على النسـائى أحدًا ، وإن كان ابن خزيمة إمامًا ثبتًا معدوم النظير، وقال : سمعت أبا طالب الحافظ يـقول: من يصبـز على ما يصـبر عليـه أبو عبـد الرحمن النسائى كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث بها وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة .

سمعت أبا زكـريا الحافظ يقول ، سمـعت عمى أبا القاسم الحافـظ يقول : سمـعت أبى الإمام الحـافظ أبا عبـد الله بن منده يقول : مـا رأيت فـى اخـتلاف الحـديث والإتقـان أحفظ من أبى على الحسين بن على بن داود اليزدى النيسابورى .



تم وكمل بحمد الله وعونه وصلواته على نبينا محمد وآله وصحبه وعترته وسلم تسليمًا كثيرًا

فهرس الكتاب

الموضوع — الصفحة

رقم الإيداع ٤٦١١/٢٠٠٥م
الترقيم الدولى 977-315-081-X


من تراث الكوثري
من تراث الكوثري
من تراث الكوثري
من تراث الكوثري
من تراث الكوثري